المرصد

عين على الأحداث

نشرة اسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 39 صفحة | الخميس 1 اغسطس 2019 | العدد: 76

طرابلس تنتظر عيد الأضحى..

مبادرة أممية من أجل الهدنة وتصلّب المواقف داخليًا

المزوغي: للشعراء دور في التغيير الإيجابي للمجتمع

صراع تركي أمريكي حول ليبيا

الاشراف: محمد بالطيب - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

طرابلس تنتظر عيد الأضحى:

مبادرة أممية من أجل الهدنة وتصلّب المواقف داخليًا

افتتاحية -مجلة المرصد

في إحاطته الأخيرة في مجلس الأمن، عاد المبعوث الأممي غسان سلامة على مختلف الأوضاع في ليبيا، بعد شهور من القتال في العاصمة طرابلس. الإحاطة التي شملت تقييم البعثة للوضع في البلاد على مختلف الأصعدة، وجهودها لمحاولة استئناف الحوار ومساعيها لوقف إطلاق النار وحلحلة الأزمة القائمة، قدّم فيها غسان سلامة مقترحات للعودة لإعادة تحريك الحلول من أجل الخروج البلاد من أزمتها وفق خطّة الأمم المتحدة ومخرجات مؤتمر الصخيرات.

وأكّد غسان سلامة، أن للقوى الخارجية المتدخلة في ليبيا دور كبير في تحديد مستقبل البلاد، ورأى أن توافق هذه القوى شرط لبدء مفاوضات جديدة لوضع ترتيبات سياسية وأمنية جديدة بين أطراف الأزمة في ليبيا.

كما أدان سلامة خلال إحاطته الدورية حول تطورات الأوضاع في ليبيا، محاولة النواب المؤيدين لحكومة الوفاق تأسيس برلمان موازي في طرابلس، متحدثًا عن حالة الانقسام التي ضربت مجلس النواب، مشيرًا إلى أنه لا يحبذ إنشاء برلمان موازٍ في طرابلس، مؤكدًا دعمه اجتماعات القاهرة التي جرت قبل أسبوعين، وجمعت أعضاء من مجلس النواب في طبرق.

وأشار المبعوث الأممي إلى أن «حرب طرابلس تسببت في مقتل أكثر من 1000 شخص بينهم 106 مدنيين»، داعيًا السلطات في طرابلس إلى وقف الأعمال العسكرية في مطار معيتيقة. ودعا سلامة الاتحاد الأوروبي إلى تغيير سياسته بشأن أزمة الهجرة، مؤكدا أن حكومة الوفاق جلبت أكثر من 200 مهاجر إلى مركز احتجاز تاجوراء في الأيام الأخيرة.

وأشار سلامة إلى أن نحو «4500 مهاجر تم إنزالهم في ليبيا منذ بداية العام الحالي»وأن هناك مساعي تبذل لتغيير إدارة الهجرة في البلاد بالتعاون مع المنظمات المعنية بهذا الشأن.

** دعوة إلى الهدنة بمناسبة عيد الأضحى:

كما دعا المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة في إحاطته، لهدنة تعلن من أجل عيد الأضحى يصاحبها تدابير بناء ثقة تشمل تبادل الاسرى ورفات القتلى بين طرفي النزاع .وحث سلامة الدول المؤثرة في ليبيا على العمل لوقف النزاع فيها داعيا لاجتماع للأشخاص المؤثرين في ليبيا للاتفاق على العناصر الأساسية لإنهاء الأزمة.

وشدد سلامة على ضرورة جمع الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة مؤكدا أن الدولة الليبية لا يمكن ان تقوم دون السيطرة على السلاح والمسلحين مضيفا أن الدعم الخارجي ساهم في زيادة الضربات العسكرية داخل ليبيا مشيرا إلى أن بعض الدول أرسلت مشغلين وطيارين لتشغيل أسلحة نقلتها لليبيا التي أصبحت منطقة لتجريب التكنولوجيات العسكرية الجديدة وأسلحة قديمة لافتا إلى زيادة التجنيد واستخدام المرتزقة الأجانب في الصراع بليبيا.

> سلامة قال أن «حرب طرابلس تسببت في مقتل أكثر من 1000 شخص بينهم 106 مدنيين»، داعيًا السلطات في طرابلس إلى وقف الأعمال العسكرية في مطار معيتيقة.

**تحركات من أجل العودة إلى الحوار

وشهدت الأيام القليلة الماضية تحركات مكثفة للمبعوث الأممي غسان سلامة حيث أجرى عدة لقاءات في ليبيا بهدف التوصل لحل لوقف اطلاق النار في طرابلس. حيث التقى سلامة، مؤخرا، بالقائد العام للجيش

الليبي المشير خليفة حفتر، بمقر القيادة العامة للجيش الليبي بمنطقة الرجمة.
وحسب تغريدة موجزة للبعثة عبر حسابها الرسمي على موقع تويتر ذكرت فيها أن اللقاء بين الرجلين جرى اليوم الاثنين بمقر القيادة العامة في منطقة الرجمة بمدينة الأبيار شرق ليبيا.وحسب ما نشرت البعثة تباحث الطرفان في الأوضاع الراهنة في ليبيا وكيفية العودة إلى حالة من السلم والحوار.

وأشار المبعوث الأممي الى ليبيا خلال اللقاء إلى مخاطر تصعيد الاقتتال وتزايد التدخلات الخارجية بحسب ما نشرت البعثة.ومن جهتها لم تشر القيادة العامة للجيش الليبي سواء عبر مكتبها الإعلامي أو الناطق باسم القيادة العامة إلى هذا اللقاء وماتم تناوله خلاله.

وفي وقت سابق، بحث غسان سلامة مع رئيس حكومة الوفاق فائز السراج، على هامش مشاركتهما في تشييع جنازة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، استئناف العملية السياسية.وذكرت حكومة الوفاق في بيان، أن «الاجتماع تناول جهود البعثة الأممية لوقف العدوان على طرابلس واستئناف العملية السياسية».

* تصلّب المواقف قد ينهي أمل الهدنة

في المقابل هناك إصرار الجيش على حسم المعركة عسكريًا وانهاء وجود الميليشيات في العاصمة. ومع تواتر التصريحات من المسؤولين العسكريين التي تتجه كلها نحو ضرورة سيطرة الميليشيات على العاصمة طرابلس وتكثيف العمليات العسكرية واعلان دخول المعركة الى «مرحلة الحسم» وسط نشاط مكثف للطيران الحربي واستهداف العديد المواقع ومراكز الامداد لهذه الجماعات المسلحة ومن ذلك مواقع في مدينة مصراتة.

وفي المقابل أيضًا، تتمسك حكومة الوفاق الليبية بشروط لوقف إطلاق النار، حيث جدد السراج خلال الاجتماع تأكيده على أن استئناف العملية السياسية في ليبيا «مرهون بانسحاب القوات المعتدية وعودتها من حيث أتت» في إشارة إلى قوات

> في وقت سابق، بحث غسان سلامة مع رئيس حكومة الوفاق فائز السراج، على هامش مشاركتهما في تشييع جنازة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، استئناف العملية السياسية.

الجيش الوطني، مجددا التأكيد على «ضرورة وجود قواعد جديدة لهذه العملية تأخذ في الاعتبار المعطيات التي أفرزها العدوان» على طرابلس، دون تقديم توضيحات بهذا الصدد.

ولفت البيان إلى أن غسان سلامة ومن جهته جدد تأكيده على أنه ليس هناك حل عسكري للأزمة الليبية وأنه لا بديل من الحل السياسي، كما «جدد إدانة الأمم المتحدة لكافة الهجمات التي تستهدف المدنيين والمنشآت المدنية التي تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الإحاطة التي شملت تقييم البعثة للوضع في البلاد على مختلف الأصعدة، وجهودها لمحاولة استئناف الحوار ومساعيها لوقف إطلاق النار وحلحلة الأزمة القائمة، قدّم فيها غسان سلامة مقترحات للعودة لإعادة تحريك الحلول من أجل الخروج البلاد من أزمتها وفق خطّة الأمم المتحدة ومخرجات مؤتمر الصخيرات.

دعا المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة في إحاطته، لهدنة تعلن من أجل عيد الأضحى يصاحبها تدابير بناء ثقة تشمل تبادل الاسرى ورفات القتلى بين طرفي النزاع .وحث سلامة الدول المؤثرة في ليبيا على العمل لوقف النزاع فيها داعيا لاجتماع للأشخاص المؤثرين في ليبيا للاتفاق على العناصر الأساسية لإنهاء الأزمة

في المقابل هناك إصرار الجيش على حسم المعركة عسكريًا وانهاء وجود الميليشيات في العاصمة. ومع تواتر التصريحات من المسؤولين العسكريين التي تتجه كلها نحو ضرورة سيطرة الميليشيات على العاصمة طرابلس وتكثيف العمليات العسكرية واعلان دخول المعركة الى «مرحلة الحسم»

وفي المقابل أيضًا، تتمسك حكومة الوفاق الليبية بشروط لوقف إطلاق النار، حيث جدد السراج خلال الاجتماع تأكيده على أن استئناف العملية السياسية في ليبيا «مرهون بانسحاب القوات المعتدية وعودتها من حيث أتت» في إشارة إلى قوات الجيش الوطني

دعا المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة في إحاطته، لهدنة تعلن من أجل عيد الأضحى يصاحبها تدابير بناء ثقة تشمل تبادل الاسرى ورفات القتلى بين طرفي النزاع .

صراع تركي أمريكي حول ليبيا

أحمد نظيف

لا يبدو أن العلاقات التركية الأمريكية ستعود إلى ما كانت عليها سابقاً من تحالف وثيق وود خالص. فإلى جانب الملفات العالقة بين الطرفيين، جاء الصراع الليبي ليزيد الأمور تعقيداً. فعلى نحو غير مسبوق وبشكل علني، أصبحت إدارة ترامب أحد أهم داعمي المشير حفتر، في مايتمترس أردوغان في المعسكر المقابل داعماً لحكومة السراج ولحلفائه من الجماعات الإسلامية المسلحة.

في بداية يوليو الماضي، عرقلت الولايات المتحدة إصدار بيان عن مجلس الأمن الدولي يدين الضربة ضدّ مركز لاحتجاز المهاجرين في ليبيا، دعما أميركيا للمشير خليفة حفتر وقواته، في خطوة وصفتها صحيفة «أحوال التركية « بأنها أنها رسالة أميركية موجّهة بشكل صريح وواضح لكلّ من تركيا وقطر بشكل خاص. ونقلت الصحيفة عن جيمس دورسي الباحث في معهد راجاراتنام للدراسات الدولية في سنغافورة قوله بأن الدعم الأميركي لحفتر «ليس أمرا مفاجئا. إنه مؤشر إلى تغيير في السياسة الأميركية حيال ليبيا».وقال دورسي إنّ الولايات المتحدة «لم تسحب (...) اعترافها بحكومة الوفاق الوطني، لكنها تواصلت مع حفتر على أعلى المستويات بحكم الأمر الواقع». مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تتعامل مع حفتر على أنّه «يتصدى للإسلاميين»،

من جانبه كشف طلال الميهوب رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان الليبي، عن أن اللجنة قدمت للكونغرس الأمريكي وثائق وأدلة عن حجم ونوع التورط العسكري التركي والقطري في الصراع الدائر في ليبيا حالياً. وقال الميهوب، في مقابلة هاتفية مع وكالة الأنباء الألمانية: « «قدمنا خلال زيارتنا للولايات المتحدة خلال الأيام الماضية ولقاءاتنا مع عدد من أعضاء الكونغرس، وحاليا في فرنسا مع مساعد وزير الخارجية الفرنسي لشؤون شمال إفريقيا والمغرب العربي والشرق الأوسط، كل المستندات والملفات التي توضح حقيقة الصراع في بلادنا وتفضح التدخل التركي والقطري السافر في شؤوننا بهدف دعم وتثبيت حكم هذا التيار الإسلامي في البلاد. وبالتالي قدمنا شرحا تفصيليا لأسباب انطلاق الجيش الوطني نحو العاصمة لتحريرها من قبضة هذه الميلشيات

في بداية يوليو الماضي، عرقلت الولايات المتحدة إصدار بيان عن مجلس الأمن الدولي يدين الضربة ضدّ مركز لاحتجاز المهاجرين في ليبيا، دعما أميركيا للمشير خليفة حفتر وقواته، في خطوة وصفتها صحيفة «أحوال التركية « بأنها أنها رسالة أميركية موجّهة بشكل صريح وواضح لكلّ من تركيا وقطر بشكل خاص.

الإرهابية والمتطرفة التي انقلبت على نتائج العملية الديمقراطية عام 2014 لفشلها في تحقيق الأغلبية حين ذاك... وكيف أن هذا الانطلاق العسكري للجيش الوطني نحو العاصمة جاء بتأييد من البرلمان المنتخب على نحو شرعي من قبل أبناء الشعب الليبي».

وحول طبيعة وماهية المستندات المقدمة تحديدا، قال الميهوب «قدمنا وثائق تثبت تمويل ما يعرف بالمجلس الرئاسي لهذه الميلشيات الإرهابية وكيف أنها تضم بين صفوفها مطلوبين على قوائم الإرهاب بمجلس الأمن. وقدمنا أشرطة فيديو على التدخل التركي وأمداد السفن لهذه الميلشيات والعصابات بالكثير من حمولات السلاح والذخائر، فضلا عن إدارة بعض قياداتهم لغرف العمليات على الأرض».

وتابع «والحقيقة أننا لمسنا تفهما ودعما كاملا سواء من الجانب الأميركي أو الفرنسي لمسببات وأهداف الحرب على الإرهاب التي يخوضها الجيش الوطني حاليا.»ورفض رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي التطرق حول ما إذا كان الوفد البرلماني الذي يرأسه قد طلب التنسيق مع كل من القوات العسكرية الأميركية بأفريقيا (أفريكوم) أو القوات الفرنسية الموجودة بمنطقة الساحل الإفريقي وذلك في إطار الحرب المشتركة على الإرهاب بالمنطقة والقارة الإفريقية، وتحديدا في ليبيا لما تردد مؤخرا عن انتقال عناصر وقيادات عديدة لداعش من سوريا والعراق لجنوبها، واكتفى بالقول «هناك أمور فنية عديدة لا

> لا يختلف اثنان حول الدوافع الإيديولوجية، للحرب السرية والمعلنة التي يخوضها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية في ليبيا، منذ سنوات. لكن روابط العقيدة والأفكار، ليست وحدها التي تدفع أردوغان للنزول بالثقل التركي في الساحة الليبية المستعرة، فيبدوأن المال والغاز، المتوفران بكميات كبيرة في ليبيا، محركان مهمان في هذا الحماس التركي لدعم حكومة الوفاق، والمجموعات الإسلامية المتطرفة التي تساندها.

يجب الخوض فيها إعلاميا. ولكننا طالبنا بكل زياراتنا برفع الحظر المفروض على تصدير السلاح لنا. حتى نستطيع المواجهة ولو بدرجة الدعم التسليحي اللامحدود الذي تقدمه تركيا للميلشيات الإرهابية بالعاصمة».

وأواخر الشهر الماضي كان الجيش الوطني الليبي قد أصدرالاوامر لاستهداف القطع البحرية التركية في المياه الليبية بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية التركية على الأرض في البلاد، وقال احمد المسماري الناطق باسم الجيش الوطني الليبي: « لقد تعرضت سيادة الأراضي الليبية لاعتداءات تركية غير شرعية أدت إلى أعمال تدميرية»، لافتا إلى أنه ونتيجة لذلك فإن «أهدافا مثل الشركات والمقرات والمشاريع التي تعود للحكومة التركية ستعتبر كلها أهدافا شرعية للقوات المسلحة الليبية».

السراج يحاول اقناع الأمريكان

في 24 يوليو الماضي، وقبل أن تقلع طائراته بلحظات، أعلمت وزارة الخارجية الليبية، نظيرتها في تونس، أن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فايز السراج في طريقه إلى العاصمة تونس. في زيارة غير معلنة. وصل السراج على عجل إلى تونس ليلتقي القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية لدى ليبيا، والمقيم منذ أكثر من ثلاث سنوات في تونس. مصادر ديبلوماسية، قالت لبوابة إفريقيا الإخبارية أن اللقاء تمت برمجته في أخر لحظة، ولم يجرى في مقر السفارة الأمريكية.

وعلى الرغم من وكالة الأنباء التابعة للحكومة التركية، حاولت أن تربط زيارة السراج المفاجئة إلى تونس بقضية الطائرة التابعة لقيادة الجيش، والتي تعرضت لخلل فني بأجهزة الملاحة، ما اضطرها للهبوط جنوبي

قال احمد المسماري الناطق باسم الجيش الوطني الليبي: « لقد تعرضت سيادة الأراضي الليبية لاعتداءات تركية غير شرعية أدت إلى أعمال تدميرية»، لافتا إلى أنه ونتيجة لذلك فإن «أهدافا مثل الشركات والمقرات والمشاريع التي تعود للحكومة التركية ستعتبر كلها أهدافا شرعية للقوات المسلحة الليبية».

تونس، بينما كانت متجهة إلى قاعدة الوطية الجوية العسكري على الحدود، بن البلدين، إلا أن الأسباب الحقيقة وراء الزيارة هي التحول الميداني الذي حدث خلال الأسبوع الماضي، والذي ظهر في تقهقر واضح لقوات حكومة الوفاق وتقدم لقوات الجيش على محاور عديدة جنوب العاصمة طرابلس.

من جانبها نشرت السفارة الأمريكية في ليبيا، بياناً مقتضباً على صفحتها الرسمية بموقع فيسبوك، قالت فيه، إن فائز السراج، والقائم بأعمال السفارة الأمريكية بالنيابة، جوشوا هاريس، أكدا على أهمية الوقف الفوري للقتال في طرابلس والعودة السريعة للعملية السياسية بوساطة الأمم المتحدة. وأن اللقاء جاء لـ «لمناقشة التعاون المستمر لمكافحة الإرهاب.»

كما التقى السراج بعد اجتماعه بالسفير الأمريكي، السفير الألماني في ليبيا أوليفر أوفتشا مستجدات الأوضاع في ليبيا، وتطورات حرب العاصمة. وقال السراج، خلال اللقاء، إن قوات حكومة الوفاق مستمرة في الحرب دفاعا عن العاصمة، وحتى إرغام المعتدي على العودة من حيث أتى، وفق بيان نشرته إدارة التواصل والإعلام بحكومة الوفاق.

وقالت مصادر ديبلوماسية في تونس لبوابة إفريقيا الإخبارية إن السراج جاء إلى تونس «ليطلب من القائم بالأعمال الأمريكي والألماني أن يتوسطا لدى القيادة العامة للجيش الليبي، لوقف إطلاق نار أو حتى هدنة مؤقتة، لفتح مجال للتفاوض». وأشارت المصادر نفسها إلى أن السراج أعلم القائم بالأعمال الأمريكي، بأن أجهزته الأمنية في طرابلس قد نجحت في اعتقال ثلاث قيادات خطيرة لتنظيم القاعدة مطلوبة دولياً، كما قدم له معلومات مفصلة حول هؤلاء المعتقلين. وهو الأمر الذي أشارت إليه السفارة الأمريكية في

> وعلى جبهات أخرى تخوض تركيا حرباً «غازية» ضد الاتحاد الأوروبي، بسبب تنقيبها عن الغاز في السواحل القبرصية. وكان الاتحاد الأوروبي قد هدد في يونيو الماضي بفرض عقوبات على تركيا إذا لم توقف عملياتها «غير الشرعية» للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل قبرص، وذلك بعد ساعات على إرسال أنقرة سفينة تنقيب ثانية إلى هناك.

بيانها المقتضب بالقول إن اللقاء جاء لـ «لمناقشة التعاون المستمر لمكافحة الإرهاب.»

ويبدو أن حكومة الوفاق تريد أن تلعب ورقة «التعاون في مكافحة الإرهاب» لإقناع الجانب الأمريكي بسحب دعمه الملحوظ للمشير حفتر، والضغط عليه لوقف القتال أو حتى التراجع عن خطوط سيطرته جنوب العاصمة طرابلس. كما تحاول حكومة الوفاق اقناع الجانب الأمريكي بأن تدهور الوضع في طرابلس سيؤدي إلى تقوية الجماعات الإرهابية.

ولم تمضي ساعات عن لقاء السراج بالقائم بالأعمال الأمريكي، حتى أعلنت غرفة العمليات الأمنية المشتركة مصراتة، التابعة لحكومة الوفاق عن إلقاء القبض على 3 قادة في تنظيم القاعدة في العاصمة طرابلس. وقالت الغرفة: «في إطار مكافحة الإرهاب وملاحقة المطلوبين محليا ودوليا، نفذت القوة التابعة لغرفة العمليات الأمنية المشتركة مصراتة عملية مداهمة وقبض في حق إرهابيين مطلوبين دوليًا». وأضافت أنها ألقت القبض على ثلاث عناصر يصنفون كقادة في تنظيم القاعدة، وصادرة في حقهم مذكرات قبض من مكتب التحقيقات بمكتب النائب العام».وأوضحت أنهم تسللوا للمكان في الفترة الأخيرة، مستغلين تدهور الوضع الأمني، مشيرة على أن عناصرها اشتبكت مع أحد المطلوبين، وبعد تضييق الخناق عليه تم إجباره على تسليم نفسه. وأضافت «تم التأكيد على هوية المطلوبين، وبينهم المطلوب الرئيسي، وهو جزائري الجنسية ومكنى بالشاوي، برفقة المطلوبين الآخرين من الجنسية الليبية.»

جذور الصراع

لا يختلف اثنان حول الدوافع الإيديولوجية، للحرب السرية والمعلنة التي يخوضها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية في ليبيا، منذ سنوات. لكن روابط العقيدة والأفكار، ليست وحدها التي تدفع أردوغان للنزول بالثقل التركي في الساحة الليبية المستعرة، فيبدو أن المال والغاز، المتوفران بكميات

> يبدو أن حكومة الوفاق تريد أن تلعب ورقة «التعاون في مكافحة الإرهاب» لإقناع الجانب الأمريكي بسحب دعمه الملحوظ للمشير حفتر، والضغط عليه لوقف القتال أو حتى التراجع عن خطوط سيطرته جنوب العاصمة طرابلس.

كبيرة في ليبيا، محركان مهمان في هذا الحماس التركي لدعم حكومة الوفاق، والمجموعات الإسلامية المتطرفة التي تساندها.

في تقرير نشر في وكالة بلومبيرغ، المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، كشف مسؤولون أتراك عن أحد أسباب دعم تركيا لحكومة الوفاق، هو إنقاذ مليارات الدولارات من العقود التجارية التي تم الاتفاق عليها مع المسؤولين في طرابلس، وأصبحت في مأزق بسبب النزاع وكذلك لتأمين المزيد من النفوذ في التدافع على النفط والغاز في البحر المتوسط. وقال المسؤولان الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم إن الهدف الرئيسي لتركيا في دعم حكومة فايز السراج هو ضمان قدرتها في نهاية المطاف على استئناف مشاريع البناء والإنشاء المتفق عليها والتي تناهز قيمتها 18 مليار دولار.

وفي السياق ذاته يؤكد الأكاديمي التركي، أويتونأورهان من مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الوسط، على الدوافع الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة، وراء الحماس التركي للدعم أحد طرفي النزاع في ليبيا. ويقول أورهان: «بما أن ليبيا بلد غني بالنفط وبمخزونات الغاز ويتاخم طرق تجارية هامة في البحر المتوسط، فإن ليبيا التي فقدت الاستقرار تجلب بسرعة أطماع الفاعلين الدوليين، وهذا ينطبق أيضا على الحكومة التركية. فمنذ حقبة القذافي كان الكثير من الشركات التركية يعمل في تركيا. لكن بعد الحرب الأهلية خسرت ليبيا من أهميتها الاقتصادية وبالتالي تراجع الاهتمام بالاستثمار»

> كشف مسؤولون أتراك عن أحد أسباب دعم تركيا لحكومة الوفاق، هو إنقاذ مليارات الدولارات من العقود التجارية التي تم الاتفاق عليها مع المسؤولين في طرابلس، وأصبحت في مأزق بسبب النزاع وكذلك لتأمين المزيد من النفوذ في التدافع على النفط والغاز في البحر المتوسط.

وبشكل أكثر وضوحاً يشير الكاتب التركي، بُراق تويغان، في افتتاحية صحيفة «أحوال» المحلية إلى أنه ثمة غنائم اقتصادية واضحة في ليبيا، البلد الذي يملك بعضا من أغنى موارد النفط والغاز في أفريقيا، ويمكنه في ظل قلة عدد سكانه أن يصدر تلك الاحتياطيات الهيدروكربونية بالكامل تقريبا. وفي أي حال من الأحوال، هناك بالفعل موارد مهمة يسهل لتركيا الوصول إليها. وعلى الرغم من أن الجيش الوطني الليبي يسيطر حاليا على معظم الموارد النفطية، لا تزال حكومة الوفاق الوطني تحوز مصافي التكرير وبعض الاحتياطيات الهيدروكربونية. وعلى نفس المنوال، ربما تدخل ليبيا في حسابات أنقرة باعتبارها حلا محتملا لعزلتها في شرق البحر المتوسط. فلقد أدى اكتشاف ما يحتمل أن تكون احتياطيات ضخمة من الهيدروكربونات في البحر إلى سباق بين دول المنطقة على استخراج تلك الثروات. وفي حين أن مصر وقبرص واليونان وإسرائيل ودول أخرى أبرمت اتفاقات بخصوص تلك المسألة، إلا أن معارضة تركيا لخطط الإدارة القبرصية الرامية للحفر حول الجزيرة أبقت أنقرة معزولة. وتشير الصحيفة التركية إلى أن تركيا من بين تلك الدول المتوسطية التي تعاني من جوع متراكم لتلك المشتقات التي تستنفد قسما كبيرا من الميزانية التركية ولهذا تشعر انها قادرة على انتزاع حصتها من تلك الكعكة المتوسطية بأية وسيلة كانت.

وعلى جبهات أخرى تخوض تركيا حرباً «غازية» ضد الاتحاد الأوروبي، بسبب تنقيبها عن الغاز في السواحل القبرصية. وكان الاتحاد الأوروبي قد هدد في يونيو الماضي بفرض عقوبات على تركيا إذا لم توقف عملياتها «غير الشرعية» للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل قبرص، وذلك بعد ساعات على إرسال أنقرة سفينة تنقيب ثانية إلى هناك. وقال القادة الأوروبيون في البيان الختامي لقمتهم إنهم «أعربوا عن أسفهم لأن تركيا لم تستجب بعد للنداءات المتكررة من الاتحاد الأوروبي لوقف مثل هذه الأنشطة».

وسط تحولات محلية ودولية..

تيار الإسلام السياسي يتحسّس نهايته في ليبيا

عبدالباسط غبارة

مثل اندلاع الأزمة في فبراير من العام 2011 في ليبيا، مجالا خصبا لتيار الاسلام السياسي لمد أذرعه في البلاد ونشر مخططاته، فقد بدأ تنظيم «الإخوان» السرى في الظهور مرة اخرى في العلن مستفيداً من تجارب نُظرائهم بمصر، بعدما شكلوا خلايا في عدة مناطق من البلاد ثم دخلوا عبر بوابة المجلس الوطني الانتقالي، وسيطروا على الحكومة، ووفر لهم جناحهم العسكري «الجماعة المقاتلة»، حماية لظهورهم.

اتجه الإخوان إلى التعويل على الميليشيات المسلحة، لبسط سيطرتهم على البلاد، وهو ما ظهر جليا عقب انتخابات 2014 التي خسروها بالضربة القاضية، ما دفع بهم إلى الانقلاب على النتيجة من خلال الحرب الأهلية المعلنة من قبل مليشيات فجر ليبيا، والتي أدت إلى ترحيل البرلمان إلى مدينة طبرق في شرق البلاد، في الوقت الذي كان فيه الجيش الوطني قد بدأ في حربه الشاملة على الإرهاب انطلاقا من بنغازي.

هذه التطورات والأحداث التي شهدتها ليبيا في العام 2011، كانت مرتبطة بسياق إقليمي كامل سُمّي بـ»الربيع العربي» والذي أحدث تغيرات كبيرة في المنطقة، وقاد إلى تحولات سياسية كبيرة في معظم الدّول العربية وخاصة في تونس ومصر الجارتين لليبيا، سياق كامل بدا أنه قد تميّز أساسًا بصعود صاروخي لتيار الإسلام السياسي الذي لقي دعما من دول أبرزها قطر وتركيا بهدف تمرير أجنداتها ومد نفوذها في المنطقة عموما.لكن هذه المخططات سرعان ما فشلت مع تراجع وانحسار تيار الاسلام السياسي والذي بدأ من مصر التي تعتبر المركز الرئيسي لهذه التيارات.

يمكن القول بأن ظهور الإخوان في ليبيا يعود إلى نهاية الأربعينات، عندما لجأ 3 من إخوان مصر إلى إقليم برقة بعد تورطهم في اغتيال رئيس الوزراء المصري محمد فهمي النقراشي في 28 ديسمبر 1948، وقد وجدوا مأوى لدى الأمير إدريس في ذلك، حيث رفض تسليمهم إلى السلطات المصرية ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وإغلاق الحدود بين البلدين.

لكن أول اغتيال سياسي تشهده ليبيا وكان في 1954، أدى إلى إعلان الملك إدريس السنوسي عن حل الجماعة، وملاحقة عناصرها نتيجة شبهة في وجود علاقة بين القاتل وبين قياداتها. تبين للنظام الملكي آنذاك أن للجماعة عقيدة فاسدة تهدف إلى التمكن من مفاصل الدولة

> التطورات والأحداث التي شهدتها ليبيا في العام 2011، كانت مرتبطة بسياق إقليمي كامل سُمّي بـ»الربيع العربي» والذي أحدث تغيرات كبيرة في المنطقة، وقاد إلى تحولات سياسية كبيرة في معظم الدّول العربية.

الوليدة.وما زاد في محاصرة الإخوان، أن النظام الملكي كان قد قرّر في العام 1952 إلغاء الأحزاب السياسية وحظر نشاطها، ما ضيق الخناق على الجماعة ومنعها من التحرك تحت أي غطاء حزبي.

وبالرغم من حظرها، استمرت جماعة الإخوان الليبية، في نشاطها من خلال طباعة بعض الإصدارات وواصلت نشاطها التنظيمي «المصري – الليبي»، ومثل ما كانت ليبيا ملجأ ومأمناً للإخوان طيلة العشرين سنة (1949م – 1969م)، كانت بيئة سياسية واجتماعية حاضنة، وكانت مركزاً للتواصل وخط دفاع أول في مواجهة ما تعرضت له الحركة وما أصابها في مصر بعد ما ارتكبته هناك من قلاقل وعنف وسفك للدماء.

ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 دخل تيار الاسلام السياسي في ليبيا في حوار مع الحكومة الليبية ترعاه مؤسسة القذافي للتنمية برئاسة سيف الإسلام نجل العقيد معمر القذافي وبرعاية ثلاثة أجهزة أمنية ليبية هي الاستخبارات العسكرية والأمن الخارجي والأمن الداخلي.بدأ النظام في إعادة ترتيب علاقته بهذه الجماعات تحت غطاء مشروع «المراجعات» التي كان يستهدف بالأساس الجماعة الليبية المقاتلة وعناصرها القابعة في السجون.

لكن هذه المراجعات سرعان ما اتضح أنها مجرد مناورة استخدمتها الجماعات الإسلامية ، «الإخوان» و«الجماعة الليبية المقاتلة»، لإخراج عناصرها من السجون، فهذه الجماعات سرعان ما عادت إلى السلاح ومحاربة الدولة مع اندلاع أحداث فبراير 2011، لتؤكد أن ما كتب من مراجعات جمعت في كتاب من 600 صفحة لم تكن سوى خداع ومراوغة، ضمن مشروع تآمري لإسقاط الدولة الليبية ونشر الفوضى.

تمكّن تيار الاسلام السياسي من جميع مفاصل البلاد، فمدينة بنغازي ثاني كبرى المدن الليبية والمدينة التي انطلقت منها شرارة الأحداث، كانت قد تحوّلت مع سقوط نظام العقيد معمّر القذّافي إلى ثكنة كبيرة للجماعات الجهاديّة، وساحة دامية لتصفية العسكريين والصحافيين والناشطين الحقوقيين، بينما

> التطورات والأحداث التي شهدتها ليبيا في العام 2011، كانت مرتبطة بسياق إقليمي كامل سُمّي بـ«الربيع العربي» والذي أحدث تغيرات كبيرة في المنطقة، وقاد إلى تحولات سياسية كبيرة في معظم الدّول العربية.

انتشرت الميلشيات المحسوبة على الإسلاميين في مختلف مدن البلاد تحت مسميات الدروع بغطاء رسمي من المؤتمر الوطني العام الذي تمكّن التيار الإسلامي من السيطرة عليه بفعل قانون العزل السياسي الذي أُقرّ تحت قوّة السلاح وحصار الميليشيات لمقر المؤتمر.

وفي غضون ذلك، كانت مصر على موعد مع حدث كبير في 30 حزيران/يونيو، حينما خرج المصريون كإعصار جامح ضد محاولات جماعة الإخوان اختطاف بلادهم وطمس هويتها. وسرعان ما نجحت الإرادة الشعبية المصرية مع صدور بيان خريطة الطريق 3 يوليو 2013 الذي رسم خطة عملية لمرحلة انتقالية بدأت بإسقاط حكم «الإخوان» من خلال الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا –آنذاك- عدلي منصور رئيساً مؤقتاً لحين تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة يليها انتخابات تشريعية.

شكلت الضربة التي تلقتها جماعة الإخوان في مصر في يونيو 2013، وخروجها من السلطة وتفككها، بداية انهيار مشروع تيار الاسلام السياسي في المنطقة، حيث تعرضت حركة النهضة في تونس في العام 2014 إلى هزيمة انتخابية.

أما ليبيا فقد كانت التطورات فيها أعمق، فعلى الصعيد السياسي خسر الإسلاميون انتخابات العام 2014 بالضربة القاضية، رغم الإمكانات المرصودة لهم إعلاميا وماليا وأمنيا، ما دفع بهم إلى الانقلاب على النتيجة من خلال الحرب الأهلية المعلنة من قبل مليشيات «فجر ليبيا»، والتي أدت إلى ترحيل البرلمان إلى مدينة طبرق في شرق البلاد.

وعلى الصعيد العسكري، فقد كانت ليبيا على موعد مع أول تحرك حقيقي لسد الفراغ الأمني وإنهاء حالة عدم الاستقرار في البلاد، حيث أطلق الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر عمليته العسكرية في مايو 2014، والتي كانت بداية الحرب على الارهاب. وخلال السنوات التي أعقبت ذلك نجحت القوات الليبية في تحرير عدة مناطق والقضاء على أبرز معاقل الارهاب في شرق وجنوب ليبيا علاوة على طرد الميليشيات من الهلال النفطي.

ومع دخول البلاد في موجة جديدة من الانقسامات التي طالت لأكثر من عامين، جاء اتفاق الصخيرات الذي مثّل مرحلة أخرى مصحوبة بتطورات كبيرة صلب تيار الاسلام السياسي، فبقدر ما وفّر لهذه الجماعات مساحة للمناورة وجزءا من المشاركة في المشهد بقدر ما فرض عليها اكراهات أخرى لعل

> تمكّن تيار الاسلام السياسي من جميع مفاصل البلاد، فمدينة بنغازي ثاني كبرى المدن الليبية والمدينة التي انطلقت منها شرارة الأحداث، كانت قد تحوّلت مع سقوط نظام العقيد معمّر القذّافي إلى ثكنة كبيرة للجماعات الجهاديّة.

أبرزها تثبيت البرلمان كجسم تشريعي شرعي وتثبيته ولو بشكل غير مباشر للجيش الليبي وقائده المشير خليفة حفتر كجزء هام وربّما رئيسي في المعادلة الليبية وهو ما سيزيد الوضع تعقيدا بالنسبة لهم مع انتصارات الجيش في بنغازي ودرنة وسيطرته على الهلال النفطي ثمّ تقدّمه في الجنوب نحو آبار النفط الكبرى في البلاد، وبالتالي إحكام سيطرته التامة على العصب الإقتصادي العام.

وزادت هذه التطورات من هشاشة منظومة الجماعات الإسلامية السياسية، التي تراجع نفوذها بشكل كبير، حيث لم يعد لها وجود في المنطقة الشرقية وخاصة بعد تحرير درنة من عصابات القاعدة المدعومة من الإخوان، كما لا يكاد يوجد لها أي صوت في منطقة الجنوب وفي المنطقة الوسطى، وكذلك بالنسبة لقبائل المنطقة الغربية.كما بات وجودهم في العاصمة الليبية طرابلس في اطار ضيق بعد أن اختار عناصر الجماعة المقاتلة الفرار من طرابلس إلى تركيا وقطر فيما تراجع نفوذ المليشيات الموالية للإخوان.

وفي الخامس من يونيو/حزيران 2017، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر بهدف تجفيف منابع تمويل الارهاب، وشكل ذلك ضربة جديدة لتيار الاسلام السياسي كون قطر تمثل الداعم الرئيسي لهذه الجماعات.وسارعت جماعة الإخوان المسلمين الليبية، في بيان لها لدعوة الدول الخليجية المقاطعة إلى مراجعة مواقفها من قطر، وتغليب مصلحة منطقة الخليج معربة عن قلقها الى هذه الازمة التي قالت أنها أدت لما اسمته حصار جوي و بري على جارتهم و قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

تحول المشهد في ليبيا وبات مختلفا على ما كان عليه في 2012، فالإفلاس والتذبذب السياسي لدى جماعة الإخوان بسبب عجزهم عن اثبات رؤيتهم السياسية وإصرارهم

> تمكّن تيار الاسلام السياسي من جميع مفاصل البلاد، فمدينة بنغازي ثاني كبرى المدن الليبية والمدينة التي انطلقت منها شرارة الأحداث، كانت قد تحوّلت مع سقوط نظام العقيد معمّر القذّافي إلى ثكنة كبيرة للجماعات الجهاديّة.

على البقاء، رغم خسارتهم ليس فقط الصندوق الانتخابي، بل حتى ثقة الناس بهم، بات واضحا للعيان وهو ما يؤشر على نهاية مشروعهم في ليبيا.

فعلى الصعيد السياسي، شهد تنظيم الاخوان حالة من الإضطراب في ظل موجة التبرؤ والانسحابات التي شملت عدد من القيادات الاخوانية، على غرار العضو المؤسس فى حزب العدالة والبناء والعضو بالمجلس الانتقالي السابق عبدالرزاق العرادي، الذي نفى انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، بخلاف ما كان قد أقر به من قبل في مشهد كشف نوعية هذه القيادات وطريقة تدويرها لآرائها وتصريحاتها بما يخدم مصالحها.

كما شهدت الجماعة انسحابات على غرار اعلان رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري في 26 يناير 2019، استقالته المفاجئة من جماعة الإخوان المسلمين، في خطوة أثارت جدلا كبيرا في الأوساط الليبية وأسالت الكثير من الحبر خاصة أنها جاءت بشكل مفاجئ وغير متوقع وألقت اضوء على عمق الأزمة التي يعيشها تنظيم الاخوان.وبرر المشري، استقالته من الجماعة، بأنها لم تتخذ خطوات جادة فيما سماه بـ»المراجعات الفكرية».

وأعادت استقالة المشري الذي يصنّف كأحد الرموز الإخوانية بليبيا فتح ملف الانشقاق داخل جماعة الإخوان، ومدى صدق المنشقين في قراراتهم، حيث يتهمون دائمًا بكونهم جزءًا من لعبة توزيع أدوار تمارسها الجماعة. وكتب عضو مجلس النواب عن مدينة الكفرة، «سعيد امغيب»، عبر حسابه على فيسبوك، مشككًا في صدق الإستقالة، «لا أعتبر هذا الأمر إلا حماقة أخري من حماقات التنظيم المفلس واستخفافًا جديدًا بعقول الليبيين».

وازداد الضغط على جماعة الإخوان، خاصة بعد أن صوّت مجلس النواب الليبي، في مايو/أيار الماضي بـ 70 نائباً على حظر الجماعة واعتبارها جماعة إرهابية، وهي خطوة تمهد لملاحقة أعضاء الجماعة قانونا. وقال الناطق الرسمي باسم مجلس النواب الليبي عبدالله بلحيق في

أعادت استقالة المشري الذي يصنّف كأحد الرموز الإخوانية بليبيا فتح ملف الانشقاق داخل جماعة الإخوان، ومدى صدق المنشقين في قراراتهم، حيث يتهمون دائمًا بكونهم جزءًا من لعبة توزيع أدوار تمارسها الجماعة.

تصريح صحفي لوكالة «سبوتنيك» الروسية، إن «مجلس النواب الليبي صوت على تجريم جماعة الإخوان المسلمين وتصنيفها كجماعة إرهابية».

أما على الصعيد الشعبي، فقد مثل وقوف جماعة الاخوان ضد انتصارات الجيش الليبي، مجالا لكشف النوايا المشبوهة للجماعة ودعمها للتنظيمات الارهابية التي تنشر الفوضى في البلاد.وباتت كل مخططات المجموعات المنتمية إلى الإسلام السياسي في ليبيا وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين مكشوفة لدى الشعب الليبي الذي أدرك أن هذه التنظيمات لا تحاول إلا السيطرة على الحكم وتنفيذ مشروعها التخريبي في المنطقة.

وشهدت المدن الليبية تحركات ضد جماعة الاخوان، كان أبرزها في يناير الماضي، عندما تظاهر عشرات الليبيين بميدان الجزائر، وسط العاصمة الليبية طرابلس، ضد ما وصفوه بسيطرة جماعة الإخوان المسلمين على مفاصل الدولة.ورفع المتظاهرون لافتات ترفض تغلغل «الإخوان» في مؤسسات الدولة، إضافة إلى تحميلهم مسؤولية ما سمّوه بالفتنة والاقتتال في البلاد. وأشار المتجمهرون في شعاراتهم إلى بدء العد التنازلي لحكم «الإخوان» في البلاد.

صباح الخميس 11 أبريل/نيسان 2019، كان تيار الاسلام السياسي على موعد مع ضربة موجعة جديدة تمثلت في سقوط نظام الإخوان في السودان الذي تزعمه عمر البشير على مدار 3 عقود من الزمان، زج خلالها البلاد في حروب أهلية وصنف فيها السودان دولة «راعية للإرهاب وملاذ للمتطرفين» ما كبد اقتصاده معاناة كبيرة أفضت بالشعب إلى الخروج في مظاهرات مطالبة بإسقاط النظام.

وشكلت السودان أبرز معاقل النفوذ التركي، التي ضاعت في

> باتت كل مخططات المجموعات المنتمية إلى الإسلام السياسي في ليبيا وعلى رأسها جماعة الإخـوان المسلمين مكشوفة لدى الشعب الليبي الذي أدرك أن هذه التنظيمات لا تحاول إلا السيطرة على الحكم وتنفيذ مشروعها التخريبي في المنطقة.

أعقاب سقوط نظام عمر البشير، وهي البلد التي كان أردوغان يراهن عليها كبوابة لحل معضلة المقاتلين الأجانب، ووجد أن سودان البشير يمكن أن يكون مرة أخرى محطة أو مستقراً مؤقتاً للألاف من المقاتلين الجهاديين الأجانب، الذين يمكن أن يمموا وجوههم شطر الجبهة الليبية التي مازالت مستعرة، خاصة وأن البشير وأردوغان، بخلفيتهما الإخوانية، يملكان هناك عدواً مشتركاً هو المشير خلفية حفتر.

وكانت تقارير استخباراتية غربية، كشفت في عام 2016 أن السودان أصبح البوابة الجديدة لنقل الإرهابيين من العديد من دول العالم إلى تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا، مشيرة إلى أن السودان أصبح يمثل المصدر الرئيسي للإرهابيين الذين ينضمون إلى تنظيم داعش، سواء من السودانيين الذين يعتنقون الأفكار المتطرفة، أو من خلال الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا عبر السودان.

سقوط الرئيس السوداني عمر البشير، وتغير الخريطة في ليبيا، بتحرك قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة «حفتر» نحو العاصمة طرابلس ومحاصرتها، من أجل تحريرها من يد المليشيات المسلحة مثل ضربات شديدة لتيار الاسلام السياسي في ليبيا وعرابيه الاقليميين تركيا وقطر اللتين تمثلان الداعم الرئيسي للفوضى في المنطقة.

ويرى الخبراء بأن المشترك بين الأحداث الثلاثة أنها نهاية المحسوبين على المحور التركي-القطري، ويضاف إلى خسائر هذا المحور فشل القوى المحسوبة عليه في إريتريا وإثيوبيا، وكذلك لا ننسى هزائم الرئيس التركي، طيب رجب أردوغان، الذي لم يشفَ بعد من صدمة خسارته في الانتخابات البلدية التركية الأخيرة في المدن الرئيسية في بلاده والتي ستهدد سنوات حكمه الباقية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد جراء سياساته العقيمة.

وازدادت عزلة تيار الاسلام السياسي، خاصة مع توجه الادارة الأمريكية الى تصنيف جماعة «الإخوان المسلمين» منظمة إرهابية أجنبية.واعتبر مراقبون أن القرار نابع من التطورات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وخاصة الحرب ضد الارهاب ومحاولة تجفيف منابعه.حيث تسعى واشنطن لتدعيم علاقاتها مع الدول التي تواجه الارهاب وتأتي في مقدمتها مصر التي تعتبر المتضرر الأبرز من وجود جماعة «الاخوان» والتي سبق أن صنفتها تنظيما ارهابيا علاوة على ليبيا التي تشهد انتشارا كبيرا للتنظيمات الارهابية المدعومة من تيار الاسلام السياسي

> يرى مراقبون بأنّ القوى العالمية الرئيسية أصبحت ضد تيار الاسلام السياسي وميليشياته المتطرفة التي تدعمها قطر وتركيا وتحكم طرابلس.

وبعض الدول الراعية لهذا التيار على غرار تركيا وقطر وايران.

وفي هذا السياق، ربط البعض القرار الأمريكي بتصنيف «الاخوان» منظمة ارهابية، بالمحاولات الأمريكية لتحجيم الدور الايراني المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط.خاصة وأن توقيت دراسة ملف إدراج الإخوان على لائحة الإرهاب الأميركية، جاء بعد أقل من شهر على إعلان الولايات المتحدة إدراج الحرس الثوري الإيراني على «لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية.

وقالت واشنطن إنها فرضت عقوبات على أبرز قادة الحرس الثوري وقادة الميليشيات التي يمولها»في بعض البلدان العربية مثل لبنان واليمن والعراق بهدف منع النظام الإيراني من استهداف استقرار الشرق الأوسط. واعتبر مراقبون، أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية سيكون له انعكاس كبير على جماعة الإخوان في عدد من الدول على غرار ليبيا.

وترتبط جماعة الاخوان بعلاقات مع طهران التي تسعى لمد نفوذها في العديد من الدول العربية.وطفت على السطح مؤخرا التحركات الايرانية في ليبيا وذلك في أعقاب حجز سفينة أسلحة في ميناء مصراتة أكدت تقارير اعلامية أنها جاءت بهدف دعم المليشيات الموالية لجماعة الاخوان في حربها ضد الجيش الليبي الذي يشن منذ الرابع من أبريل/نيسان الماضي هجوما لتحرير العاصمة الليبية.

وذكر المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري، أن السيفة الإيرانية مرتبطة بالحرس الثوري، و»متورطة بأعمال مشبوهة».وأشار المسماري إلى رصد رسو السفينة في ميناء مصراتة، وأنها «مدرجة على لائحة العقوبات الأميركية لارتباطها بوزارة الدفاع والحرس الثوري الإيراني، ولديها عمليات غير شرعية في نقل الذخائر والأسلحة والمعدات الحربية».

ومثل وصول دونالد ترامب الى السلطة في الولايات المتحدة الامريكية انتكاسة كبيرة لتيار الاسلام السياسي الذي كان يراهن على الدعم الأمريكي للسيطرة على السلطة في عدة دول منها ليبيا.حيث سارع ترامب للتخلى عن سياسة باراك أوباما التي تعاملت مع تيار الاسلام السياسي وعلى رأسه تنظيم الإخوان على أنه حليف ممكن.وبهذا خسر التيار القوة الدولية الأبرز التي كانت تمثل داعما له للوصول الى السلطة.

وبدا أن ادارة ترامب قد عرفت مدى الخطر الذي تواجهه ليبيا في ظل انتشار الجماعات الارهابية المدعومة من تيار الاسلام السياسي.وهو ما دفع الرئيس الأمريكي لاجراء اتصال هاتفي مع القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر الذي أطلق في الرابع من أبريل/نيسان الماضي، عملية «طوفان الكرامة» العسكرية التي تهدف الى تحرير العاصمة الليبية من سطوة المليشيات المسلحة الموالية لتيار الاسلام السياسي.

وأعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان قد أجرى اتصالا هاتفيا بالقائد العسكري الليبي خليفة حفتر في 15 أبريل/ نيسان.

وذكر بيان البيت الأبيض أن ترامب: «اعترف بدور القائد العسكري حفتر في محاربة الإرهاب وتأمين حقول النفط الليبية، كما ناقش ترامب وحفتر الرؤية المشتركة لتحول ليبيا الى نظام سياسي ديمقراطي مستقر».

ويبدوا أنّ الصعوبات أمام الدور الإقليمي للمحور القطري-التركي-الإخواني تتزايد، وهو ما دفع هذا المحور للمسارعة بإسناد ميليشيات العاصمة الليبية المحاصرة من قبل الجيش الليبي، إلا أنّ المهمة صعبة. فالجيش الوطني الليبي منذ أشهر وهو يقوم بالتقدم في كافة التراب الليبي من الميليشيات، وقد نجح في كل عملياته منذ الصيف الماضي، ولهذا اتجه أخيراً إلى طرابلس. وللجيش شرعيته، من البرلمان، أي الشرعية ذاتها التي يتحجّج بها رئيس حكومة الوفاق.

ويرى مراقبون بأنّ القوى العالمية الرئيسية أصبحت ضد تيار الاسلام السياسي وميليشياته المتطرفة التي تدعمها قطر وتركيا وتحكم طرابلس. فإضافة إلى أمريكا، وروسيا، تؤيد فرنسا الجيش الليبي وبدأت سياسة ايطاليا في التغير لصالح دعم جهود الجيش ومعظم الحكومات العربية؛أعلنت دعمها قيام دولة موحدة في ليبيا، وإنهاء حكم الميليشيات، التي تسببت في الكثير من المآسي في البلاد.

يمكن القول في النهاية أن تيار الاسلام السياسي في ليبيا الذي يعتبر الذراع التخريبي لتركيا وقطر فقد الكثير اقليميا عندما خاب أمله في حكم مصر والتموقع في سوريا، وسقط حليفه في السودان وتراجع في تونس، فيما يواجه محليا اليوم ضربات موجعة من قبل الجيش الوطني الليبي على عتبات طرابلس، وموجة من النفور الشعبي وهو ما يشي وضوح أن التمكّن الذي وصلت اليه هذه الجماعات خلال السنوات الماضية بدأ في التراجع ايذانا بنهايتها.حيث يأمل الليبيون في استعادة وطنهم وبناء مستقبل أفضل بعيدا عن التطرف والعنف والأجندات المشبوهة.

البغدادي المحمودي..

صورة الأزمنة الليبية المتقلبة

شريف الزيتوني

وسط تجاذبات واسعة صدر قرار الافراج عن البغدادي المحمودي آخر رئيس وزراء في عهد معمّر القذّافي، من سجن الهضبة في طرابلس، وقد صدر القرار من وزارة العدل في حكومة الوفاق بتاريخ 20 يوليو 2019، لدواع صحيّة، وهو قرار متأخر لأن قرارا سابقا صدر في مارس الماضي عن الحكومة الليبية المؤقتة للأسباب نفسها لكن دون تنفيذ.

لم يكن الرجل يهتم كثيرا بخبر الإفراج بعد سنوات التعذيب النفسي وحتى الجسدي الذي طاله، والذي قد يكون سببا في الحالة الصحيّة التي وصلها.

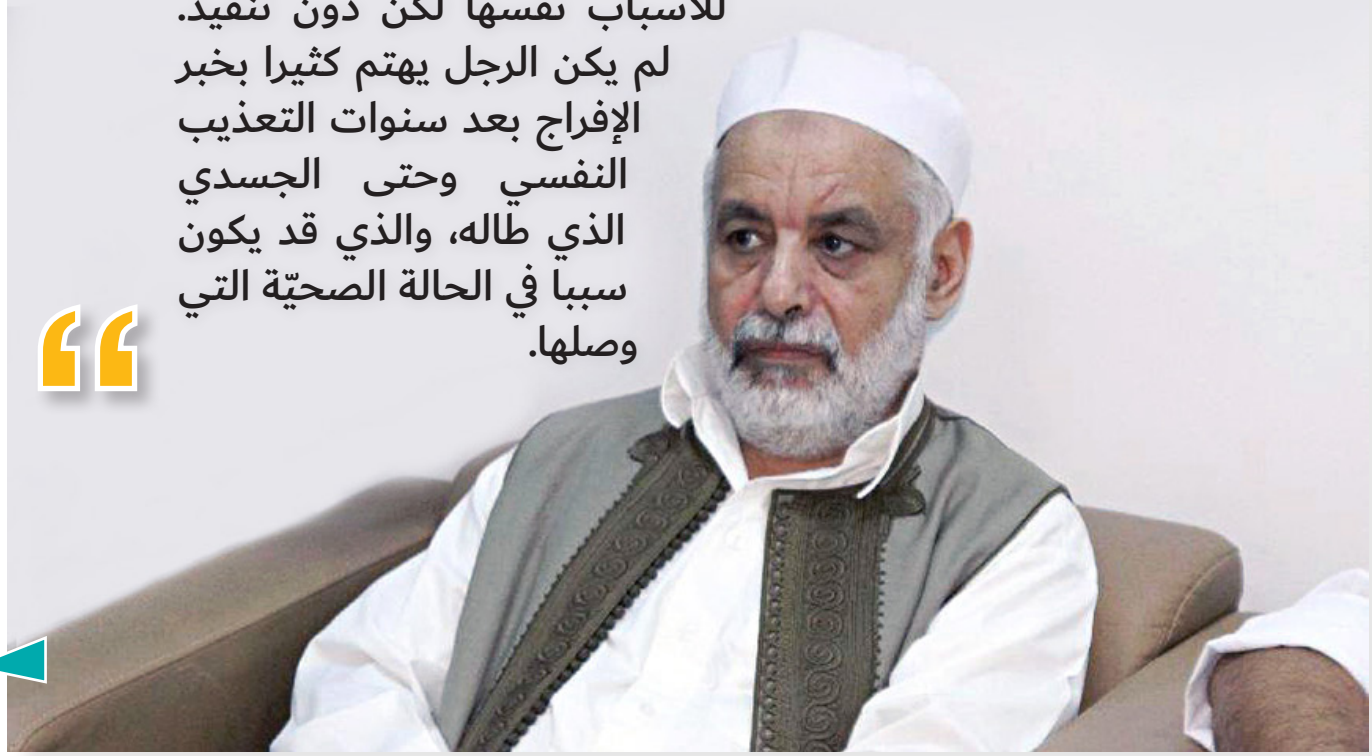

يعتبره كثيرون خزّان أسرار الدولة الليبية قبل إسقاط النظام، وحتى بعده. الرجل الذي دخل الحياة السياسية منذ تسعينات القرن الماضي، قادما من مجال الطب والعلوم، لم تتوقف قدراته وطموحاته في السياسة إلا عند رئاسة الوزراء في البلاد (أمين اللجنة الشعبية العامة) أي الرجل الثاني تقريبا في نظام العقيد معمّر القذافي.

الطبيب الليبي المختص في أمراض النساء، والذي قادته حياته الدراسية من مدينة الجميل مركز قبيلته النوايل على حدود تونس، غرب البلاد إلى الزاوية وطرابلس ثم إلى مصر أين تخرّج طبيبا، بدأ العمل في المواقع الإدارية بالمجال الصحي منذ تخرّجه وواصله لسنوات عديدة بالموازاة مع مشروع صحي في مصر تحت إشرافه، ليتجه بعد ذلك نحو المناصب السياسية الرسمية منذ العام 1992، كأمين للجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، التي توازي تقريبا وزارة الصحة في النظم الوزارية، أين قضّى فيها حوالي خمس سنوات، قبل أن يلتحق في العام 1997 بالبرلمان (مؤتمر الشعب العام) ويبقى أمينا مساعدا إلى العام 2000 الذي تقلّد فيه أيضا منصب وزير للخدمات لفترة قصيرة لم تتجاوز 6 أشهر.

بين العام 2000 و2003، بقي المحمودي مراوحا لمواقع إدارية وسياسية بعيدة عن الأضواء، إلى حين اختياره في العام 2003 ليكون نائبا لرئيس الوزراء الليبي الأسبق شكري غانم لمدة تقارب الثلاث سنوات، ثم ليكون خلفا له على رأس أمانة اللجنة الشعبيّة العامة في البلاد منذ مارس 2006، إلى لحظة إسقاط

كثيرون يعتبرون البغدادي المحمودي خزّان أسرار الدولة الليبية قبل إسقاط النظام، وحتى بعده. الرجل الذي دخل الحياة السياسية منذ تسعينات القرن الماضي، قادما من مجال الطب والعلوم، لم تتوقف قدراته وطموحاته في السياسة إلا عند موقع الرجل الثاني تقريبا في نظام العقيد معمّر القذافي بكل ما يحمله من تقلبات وصراعات في الداخل والخارج مستمرا فيه إلى لحظة رحيله.

الناتو للنظام العام 2011.

خلال السنوات الخمس التي قضاها المحمودي في رئاسة الوزراء في ليبيا، رياح كثيرة تحرّكت، وملفات كثيرة تحرّكت، ونفوذ قوي اكتسبه، ربما لثقة القذافي فيه، وربّما أيضا لكفاءة الرجل التي جعلته يبقى كل تلك الفترة في ذلك المنصب الحسّاس. المهم أنه اعتبر لدى كثيرين الرجل القوي في النظام أو الحافظ لكل أسراره، ما جعله محط أنظار «الثوار» الذي فهموا أن القبض على المحمودي يعني آليا القبض على أرشيف كامل من الملفات الأمنيّة، لكن كانت خيارات الرجل أسرع نحو وجهة أمنته في مرحلة أولى قبل أن تبيعه في مرحلة ثانية فتحت معها صفحة جديدة نحو السجن والإهانات والتعذيب.

في شهر أغسطس 2011، ومع انقلاب الصورة في المشهد السياسي الليبي، لم تكن أمام البغدادي المحمودي خيارات كثيرة. ففي ظل مشهد الفوضى الذي عاشته البلاد وانتهى بقطع رقاب وممارسات مهينة، اختار هو أن يتجه نحو تونس. تونس بالنسبة إليه ليست دولة جارة فقط؛ هي عنده الامتداد الاجتماعي والعائلي وما يربطه بها أقوى من مجرّد حدود مرسومة، وعبوره إليها يعني وصوله إلى الموقع الآمن الذي يحفظ له حياته وكرامته، لكن الواقع كان مختلفا.

البغدادي المحمودي في الواقع لم يكن ينوي الإقامة في تونس، الوضع الذي تمرّ به أيضا في تلك الفترة معقّد وصعب، فقرر بعد دخوله إليها بعد أقل من شهر، التوجه نحو الجزائر رفعا للحرج السياسي عن المسؤولين التونسيين، لكن الأخيرين كان لهم رأي مختلف. ففي ولاية توزر المحاذية للجزائر غرب تونس، أوقفته السلطات الأمنية في 23 سبتمبر 2011، بتهم دخول التراب التونسي بطريقة غير شرعيّة، ولتبدأ قصّة أخرى ستجتمع فيها تصفية الحساب مع المال والسياسة.

بعد عمليّة الإيقاف والتأكد من هوية المحمودي، قرر قاضي التحقيق في توزر إيداع المحمودي السجن، للتهم المذكورة سلفا. القرار القضائي لم يأخذ في الاعتبار الظرف الذي تمر به ليبيا ولا رمزية الرجل السياسية ولا حتى سنّه التي كانت تفرض خيارات بديلة تجعله تحت الرقابة دون الوضع في السجن.

قضى المسؤول الليبي السابق حوالي شهر في أحد السجون التونسية قبل أن تصدر محكمة الاستئناف بتوزر، قرارا بالإفراج الفوري عنه، لانتفاء شروط بقائه، الأمر الذي استبشرته بعض القوى المدنيّة والسياسية في تونس على اعتبار الخطوة تخفيف على الرجل من الضغط الذي لم يفارقه منذ مغادرة بلاده حربا من الاقتتال، لكن ذلك لم يدم طويلا مع تنامي نفوذ حركة النهضة الإسلامية ثم إلى وصولها

> بدأ المحمودي العمل في المواقع الإدارية بالمجال الصحي منذ تخرّجه وواصله لسنوات عديدة بالموازاة مع مشروع صحي في مصر تحت إشرافه، ليتجه بعد ذلك نحو المناصب السياسية الرسمية منذ العام 1992، كأمين للجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، التي توازي تقريبا وزارة الصحة في النظم الوزارية، أين قضّى فيها حوالي خمس سنوات.

إلى مركز القرار في البلاد بعد انتخابات 2011، حيث وجدت الجماعة الإسلامية في المحمودي فرصة للمساومة مع أطراف مقرّبة لها في ليبيا بهدف تسليم الرجل بناء على طلب ليبي.

لم يتعامل إسلاميو تونس مع ملف البغدادي المحمودي بشكل إنساني. فرغم إدراكهم التام للوضع العام داخل ليبيا وللتهديد الذي قد يطال الرجل في المعتقلات الليبية، إلا أنهم قرروا تسليمه في يونيو 2012، أين جوبه القرار بردّة فعل قوية من الحقوقيين داخل تونس وخارجها، حيث «قالت منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الانسان إن على تونس ايقاف اجراءات تسليم رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي لطرابلس، وذلك لاحتمال تعرضه للتعذيب على ايديها». لكن رئيس الحكومة التونسي آنذاك حمادي الجبالي (المنتمي لحركة النهضة)، كان له رأي آخر وسلّمه إلى المجلس الانتقالي وسط أنباء عن تسلم حكومة الجبالي من المجلس مبلغ 100 مليون دولار، بحسب تقارير إعلامية.

> خلال السنوات الخمس التي قضاها المحمودي في رئاسة الوزراء في ليبيا، رياح كثيرة تحرّكت، وملفات كثيرة تحرّكت، ونفوذ قوي اكتسبه، ربما لثقة القذافي فيه، وربّما أيضا لكفاءة الرجل التي جعلته يبقى كل تلك الفترة في ذلك المنصب الحسّاس. المهم أنه اعتبر لدى كثيرين الرجل القوي في النظام أو الحافظ لكل أسراره.
>
> خلال 7 سنوات كانت أخبار تتحدث عن تدهور الوضع الصحي للرجل، لكن مسؤولي السجن بقوا ينفون ذلك مشيرين إلى توفير كل الظروف الملائمة لعلاجه، إلى حين نشر أخبار في مارس الماضي عن إصدار الحكومة المؤقتة شرق البلاد قرارا بشأن الإفراج عنه لأسباب صحيّة، أيدته بعد ذلك وزارة العدل في حكومة الوفاق التي أمرت بإخلاء سبيله لتعذر علاجه في سجن الهضبة.

أرسل المحمودي مباشرة إلى سجن الهضبة في طرابلس مخلفا تسليمه جدلا كبيرا في تونس، لتبدأ الأخبار عن عمليات تعذيب يتعرّض لها الرجل من طرف المليشيات التي تراقبه. كان الرجل على بياض شيبه فرصة للناقمين ليمارسوا في حقه الإهانات. ورغم أنه خرج في تصريحات إعلاميّة مفندا الخبر، إلا أن الوضع الذي وجد نفسه فيه ربّما منعه من قول الحقيقة خوفا على حياته.

أياما قليلة بعد الاعتقال، بدأت محاكمات المحمودي التي امتدت لسنوات، وسط تحذيرات من تصفية الحساب من طرف مجموعات خارجة عن القانون تسيطر على عدة مواقع في طرابلس. كان قضاة المحكمة يكررون سلامة الإجراءات القضائية، لكن الانتقادات بقيت تلحقهم في مناسبات كثيرة.

المحاكمات التي كانت تصدر أحكامها أحيانا، وتؤجل جلساتها أحيانا ختمت جلسة الـ28 من يوليو 2015، بإصدار حكم الإعدام على المحمودي وعددا من الرموز الأخرى في نظام العقيد الليبي الراحل وهو حكم قوبل بانتقادات كبيرة بسبب التشكيك في إجراءات المحاكمة.

خلال تلك الفترة كانت أخبار تتحدث عن تدهور الوضع الصحي للرجل، لكن مسؤولي السجن بقوا ينفون ذلك مشيرين إلى توفير كل الظروف الملائمة لعلاجه، إلى حين نشر أخبار في مارس الماضي عن إصدار الحكومة المؤقتة شرق البلاد قرارا بشأن الإفراج عنه لأسباب صحيّة، أيدته بعد ذلك وزارة العدل في حكومة الوفاق التي أمرت بإخلاء سبيله لتعذر علاجه في سجن الهضبة، وقد أثار قرار الإفراج حفيظة إسلاميي ليبيا الذين طالبوا بتطبيق الأحكام الصادرة في حقه، وكأن 7 سنوات سجن لرجل قارب السبعين سنة غير كافية بالنسبة إليهم.

الإفراج عن البغدادي المحمودي..

بين الجدل القانوني والتجاذبات السياسة

رامي التلغ - مجلة المرصد

شغل البغدادي المحمودي، الذي يبلغ من العمر 74 عاما، منصب رئيس الوزراء في ليبيا من مطلع مارس 2006 حتى أواخر أغسطس 2011، وكان يطلق على هذا المنصب حينها «أمين اللجنة الشعبية العامة». وفي أغسطس 2011، أي بعد حوالي 6 أشهر من اندلاع أحداث فبراير من العام ذاته، لجأ البغدادي إلى تونس، حيث اعتقلته السلطات بتهمة الدخول إلى البلاد بطريقة غير قانونية، لكنها أفرجت عنه في أواخر أكتوبر 2011، ثم اعتقلته مجددا وبقي محتجزا في تونس إلى أن سلمته السلطات إلى نظيرتها الليبية في يونيو 2012.

اعترفت حكومة حماد الجبالي في بيان أنها سلمت المحمودي إلى حكومة عبد الرحيم الكيب سنة 2012 «بناء على تعهدات الحكومة الليبية بضمان حماية المسؤول الليبي من كل تعد مادي أو معنوي أو تجاوز مخالف لحقوق الإنسان».

وفي أواخر يوليو 2015، قضت محكمة ليبية في طرابلس بإعدام المحمودي رميا بالرصاص، إلا أن الحكم ولم ينفذ الحكم نظرا لعدم مصادقة المحكمة العليا الليبية عليه. وتقدم محاموه بطعن في حكم محكمة الاستئناف والمطالبة بإيقاف تنفيذه لكنه بقي قيد الإيقاف.

وواجه المحمودي، إضافة إلى مجموعة من رموز القذافي، تهما عديدة من قبل سجانيه، إلّا أنه مؤخرا عرفت سنوات التشفي التي نالت من المحمودي نهايتها، حيث أعلنت وزارة العدل في حكومة الوفاق الوطني الليبية في بيان، اليوم السبت، الإفراج عنه «لدواع صحية».

وقالت الوزارة في بيان على صَفحتها الرسمية على موقع «فيسبوك» إن قرارها بالإفراج عن المحمودي جاء «بناء على توصية من اللجنة الطبية المختصة، بشأن ضرورة خضوع المعني لرعاية طبية خاصة في مراكز متقدمة خارج المؤسسات العقابية».

وأضافت أن هذه الخطوة لا تُعد «إنهاء للمتابعة القضائية للمعني أو فصل في التهم المنسوبة» له.

وأردفت أن هذه الخطوة تمت «استجابة لاعتبارات الرأفة والرحمة الإنسانية التي تشكل جوهر مبادئ حقوق الإنسان، دون أن يعدّ ذلك إنهاء للمتابعة القضائية للمعني».

وقد خلّف قرار الإفراج عن

> بعد حوالي 6 أشهر من اندلاع أحداث فبراير من العام ذاته، هرب البغدادي إلى تونس، حيث اعتقلته السلطات بتهمة الدخول إلى البلاد بطريقة غير قانونية، لكنها أفرجت عنه في أواخر أكتوبر 2011، ثم اعتقلته مجددا وبقي محتجزا في تونس إلى أن سلمته السلطات إلى نظيرتها الليبية في يونيو 2012.

المحمودي ردود فعل متضاربة تعكس الخلفيات السياسية لأصحابه حيث امتزجت بين مرحب بالقرار نظرا للوضع الصحي للمحمودي وبين رافض له نظرا لعدم قانونيته.

من ذلك، اعتبر عضو المؤتمر العام السابق منذ عام 2012 وعضو جماعة الاخوان المسلمين محمد مرغم قرار الإفراج عن البغدادي المحمودي آخر رئيس وزراء في عهد القذافي بأنه من الناحية القانونية «معدوما ولا يحتاج حكما لإبطالة».

مرغم أشار خلال تغطية خاصة أذيعت على قناة«التناصح» الأربعاء إلى أن كل الجهات والسلطات و الأفراد ومن يعنيهم الأمر يستطيعون الإمتناع عن تنفيذ القرار، مرجعاً إعتباره القرار بأنه معدوم لأنه صدر عدواناً على السلطة القضائية.

ولفت إلى أن «المحمودي يحاكم الآن أمام المحكمة العليا حيث صدر في حقه حكم بالإعدام وجوباً ينص القانون على ضرورة الطعن حتى من النيابة التي ليس لها مصلحة كخصم في الطعن لكن القانون أوجب عليها ذلك»، مضيفاً أن «هذا القرار معدوم ويجوز مخالفته والضرب به عرض الحائط بإعتباره عدوان من السلطة التنفيذية على قضائية».

وتابع قائلاً:»يعتمدون على نص المادة 45-44 من القانون رقم 5 بشأن مؤسسات الإصلاح الإجتماعي وهذا القانون ينظم عمل السجون والسلطة التنفيذية لكنه لا يخل ولا ينتقص من سلطات القضاء، في قضية البغدادي المتهم فيها حوالي 30 عنصر مع وجود آلاف الصفحات والاوراق من التحقيقات و شهادات وتقارير الخبرة التي بحاجة لوقت طويل ليدرسها القاضي ويطلع عليها».

مرغم إستبعد أن تكون المحكمة تجاوزت الحد المعقول فالقاضي هو من يحدد الإفراج عنه و عادة عندما يكون المتهم يعاني من ظروف صحية يتقدم القاضي بالالتماس للمحكمة التي تحدد في طلب مستعجل بعد الإطلاع على التقارير الطبية وتقدير الحالة الصحية إن كان الإفراج عنه يضر بالحالة أو بعمل المحكمة.

وأضاف أن «هناك عشرات ومئات المعتقلين لم يقدموا للنيابة والمحاكمة أو التحقيق ووضعهم في السجون غير قانوني بالإضافة إلى أنهم يعانون الأمراض لكن الحكومة لم تتدخل، المجلس الأعلى للقضاء موقفه يثير الريبة فلم يصدر عنه أي بيان إستنكار لإعتداء القرار على السلطة القضائية».

وأكد على أنه «يمكن لأي متضرر من قرار الإفراج عن المحمودي الإعتراض والطعن فيه من الناحية القانونية كالمجني عليهم و مؤسسات المجتمع المدني التي لها علاقة بحقوق الإنسان وإقامة العدل» بحسب تعبيره.

في نفس الإطار، تفاعلت وزارة العدل الليبية بشأن الجدل القانوني الذي خلقه الإفراج عن المحمودي الذي من شأنه أن يشكل حسب البعض

> واجه المحمودي، إضافة إلى مجموعة من رموز القذافي، تهما جنائية عدة، بينها قتل المتظاهرين العزل في 2011، وإشعال الحرب الأهلية، وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

تكريس سياسة الإفلات من العقاب حيث أكدت الوزارة، في بيانٍ لمكتبها الإعلامي إن قرارها جاء إعلاء لمبدأ شرعية القانون وتطبيقه على النحو الصحيح، وأنه واجبًا إنسانيًا قبل أن يكون قانونيًا، خاصة أن الدولة تعذر عليها توفير الرعاية الصحية المطلوبة للنزيل المريض داخل المؤسسات العقابية.

وشددت الوزارة، على أنها أخضعت الوضع الصحي لـ«البغدادي»لمتابعة دقيقة ولفترة طويلة تولاها مجموعة كبيرة من الأطباء الاستشاريين المختصين والذين انتهي قرارهم إلى ضرورة متابعة النزيل لعلاجه في مؤسسات متقدمة، عجزت وزارتا الصحة والعدل عن إيجادها في المؤسسات العقابية، قائلة: «إن هذه الآراء الطبية الفنية كانت مرتكزًا لوزارة العدل لإصدار قرارها».

وأوضحت الوزارة، أن الإفراج الصحي إذا تحققت شروطه فإنه يشمل كل من انطبق عليه وصف النزيل في مؤسسات الإصلاح والتأهيل دون التفريق بين نزيل وآخر، مضيفة أن الإفراج الصحي، وفق القانون، مؤقت ويهدف لتمكين النزيل من استكمال علاجه خارج مؤسسات الإصلاح، فإذا تحسنت حالته الصحية يتم إلغاء القرار وإعادة النزيل إلى سابق حبسه.، بحسب البيان.

وأوضحت، أن القانون رسم طريقين لإلغاء قرارات الإفراج الصحي، الأول من قبل المحامي العام المختص، إذا تحسنت حالة النزيل الصحية، والثاني عن طريق الطعن بالإلغاء أمام دائرة القضاء الإداري المختصة، مؤكدة أنها ستكون ملتزمة بكل ما ينتهي إليه القضاء بالخصوص، قائلة: «فعلى من يعيب على قرارنا الالتجاء إلى القضاء بطلب إلغائه، بدلاً من القيام بممارسات أقل ما يقال عنها أنها لا تمت للدولة المدنية بصلة، ولم نراهم قد اتخذوا ذات المواقف بمناسبة إخلاء سبيل بعض المتهمين دون سند من القانون».

من جانب آخر،خرج بعض سكان مدينة زوارة في مظاهرة منددة بالقرار، مطالبين بوقفه فورا وإعادة سجن البغدادي، وقالوا في بيان لهم إن «البغدادي»متورط في قضايا تمس أمن المواطنين، ومحكوم عليه بالإعدام، مشددين على ضرورة حبسه واستكمال التحقيقات معه.

من جهته، عبر المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في بيان له عن استغرابه قرار وزارة العدل القاضي بالإفراج عن «البغدادي المحمودي». حيث قال إن المحمودي أعطى أوامر مباشرة لقمع ثورة 17 فبراير في زوارة، مشيرا إلى أنهم لن يعترفوا بقرار الإفراج عنه كون البغدادي يعد مطلوبا في مناطق الأمازيغ.

> عدل الوفاق: قرار الإفراج عن المحمودي جاء إعلاء لمبدأ شرعية القانون وتطبيقه على النحو الصحيح، وأنه واجبًا إنسانيًا قبل أن يكون قانونيًا، خاصة أن الدولة تعذر عليها توفير الرعاية الصحية المطلوبة للنزيل المريض داخل المؤسسات العقابية.

في نفس الإطار،أعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، عن ترحيبها بقرار الإفراج الصحي الصادر عن وزير العدل بحكومة الوفاق بحق البغدادي المحمودي ، أمين اللجنة الشعبية العامة، «رئيس الوزراء السابق».

وقالت اللجنة في بيان لها، إنها ترحب

بقرار الإفراج الصحي عن المحمودي، الذي تعرض فيه البغدادي لإجراءات قبض واحتجاز وترحيل من قبل السلطات التونسية ليمثل أمام القضاء الليبي بعدة تهم. واعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، أن مثل هذه المبادرات التي تفضي إلى إطلاق سراح سجناء النظام السابق ستسهم بشكل كبير في دعم جهود المصالحة الوطنية الشاملة والتوافق الاجتماعي والوطني وطي صفحة الماضي، وتعد خطوة هامة لإرساء مبأدي العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ودعت اللجنة لمتابعة قرارات الإفراج الصادرة عن القضاء ومكتب النائب العام، بحق مئات المواطنين والأجانب والتي لازالت متعثرة التنفيذ منذ سنوات بسبب عدم التزام رجال نفاذ القانون بالسجون.

وجددت اللجنة، مطالبتها بإطلاق سراح جميع السجناء والموقوفون السياسيين ، إن تشمل إجراءات الإفراج كل ممن لم يثبت تورطهم في أي جرائم جنائية ، وذلك للأسباب صحية التي يمر بها عدد كبير من السجناء والمعتقلين السياسيين.

وطالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا ، جميع السلطات الليبية التشريعية والتنفيذية والقوي الوطنية والإجتماعية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني، بالعمل على دعم و مساندة السلطات القضائية، بتطبيق أوامر النيابة العامة والمحاكم بشأن القبض والأحضار والحبس والإفراج، وذلك ترسيخاً لسيادة القانون والعدالة في ليبيا، وتحقيقاً لمطالب وخيارات الشعب الليبي في بناء دولة القانون والمؤسسات المنشودة.

> طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا بإطلاق سراح جميع السجناء والموقوفون السياسيين، إن تشمل إجـراءات الإفراج كل ممن لم يثبت تورطهم في أي جرائم جنائية، وذلك للأسباب صحية التي يمر بها عدد كبير من السجناء والمعتقلين السياسيين.

تعرف علي البغدادي المحمود

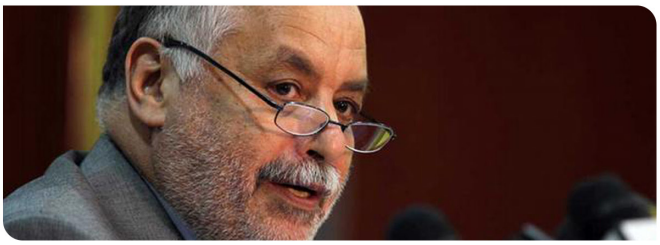

ولد عام 1945 بمدينة الجميل.

ينتمى الى قبيلة النوايل، وهو الشقيق الأصغر لرجل المال والأعمال والنائب السابق في عهد المملكه الحاج أحمد بن المحمودى.درس الابتدائيه والاعداديه في الجميل (بئر الحل) ودرس الثانويه في الزاوية، ثم انتقل إلى مصر ودرس الطب هناك.

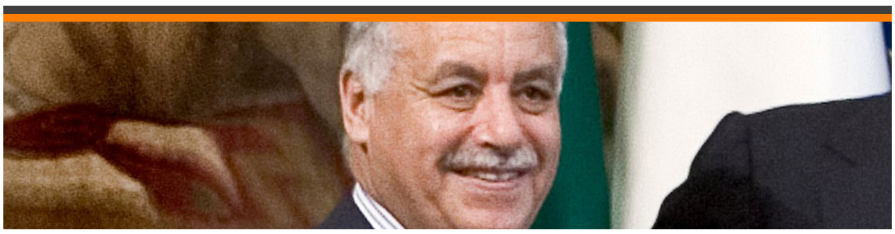

بعد عودته لأرض الوطن عمل طبيبا لفتره ومن بعدها عين أمينا للصحة في بلدية النقاط الخمس لعدة سنوات.
ثم عين أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة وتم تعينه بعد ذلك أمين شؤون اللجان.

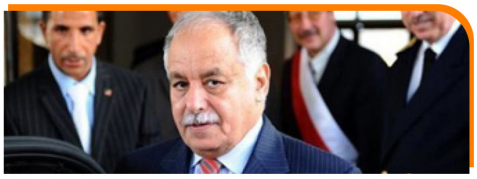

- أمين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء) منذ 5 مارس 2006 إلى 20 أغسطس 2011 خلفا لشكري غانم.
- أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي في 1992.
- أمين مساعد لمؤتمر الشعب العام لشؤون اللجان الشعبية (1997 - 2000)
- أمين مساعد لشؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة (مارس 2000 - سبتمبر 2000).
- أمين مساعد لشؤون الإنتاج باللجنة الشعبية العامة (ستة أشهر)

فر إلى تونس في أغسطس 2011، فألقت السلطات التونسية القبض عليه بتهمة الدخول إلى البلد بطريقة غير شرعية، ثم أفرجت عنه محكمة تونسية يوم 27 أكتوبر 2011. أعادت السلطات التونسية توقيفه وسلمته للحكومة الليبية في 24 يونيو 2012.

في 28 يوليو 2015 قضت محكمة استئناف العاصمة الليبيّة طرابُلس الغرب بحكم إعدام رئيس الوزراء البغدادي المحمودي رميًا بالرصاص وحكم مماثل بإعدام رئيس مُخابرات نظام القذافي عبد الله السنوسي ونجل القذافي سيف الإسلام القذافي.

في 20 يوليو 2019 أفرجت عنه حكومة الوفاق لدواع صحية

دولة ليبيا
STATE OF LIBYA
Ministry of Justice
GOVERNMENT OF NATIONAL ACCORD

الإفراج الصحي عن النزيل البغدادي علي المحمودي

تنفيذا لأحكام القانون رقم (5) لسنة 2005 بشأن مؤسسات الإصلاح و التأهيل و التي أجازت لوزير العدل الإفراج عن النزلاء لدواع صحية اصدر السيد وزير العدل قراره رقم 514 لسنة 2019 بشأن الإفراج الصحي عن النزيل البغدادي علي المحمودي النزيل بمؤسسة الإصلاح و التأهيل عين زاره على ذمة القضية رقم 630/2012 سجل عام ، بناء على التوصية التي انتهت اليها اللجنة الطبية المختصة بشأن ضرورة خضوع المذكور لرعاية طبية خاصة في مراكز متقدمة خارج المؤسسات العقابية و ذلك بعد إن استنفذت وزارة العدل و الصحة سبل علاجه في الداخل.

و تؤكد وزارة العدل أن الإفراج لدواعي صحية يهدف إلى تمكين النزيل المريض من متابعة علاجه خارج مؤسسات الإصلاح و التأهيل استجابة لاعتبارات الرأفة و الرحمة الإنسانية التي تتكفل جوهر مبادئ حقوق الإنسان دون أن يعد ذلك بأي وجه من الوجوه انهاء للمتابعة القضائية للمدعى أو فصل في التهم المنسوبة إليه.

مكتب الوزير

20 يوليو 2019

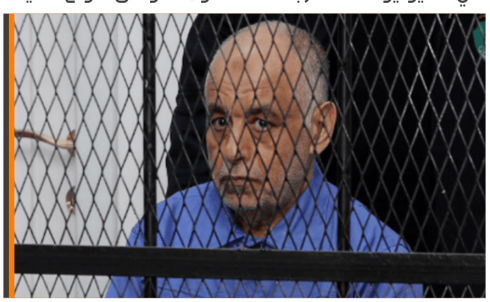

محمد صالح جبريل اللافي:

هذه أسباب عدم تطبيق قانون العفو العام في المنطقة الغربية

حوار: سوزان الغيطاني

بعد سنوات من إقرار مجلس النواب لقانون العفو العام برزت تساؤلات حول انتقائية تطبيقه وانعكاساته والمدن التي رفضته ودوره في تحقيق المصالحة الوطنية، وهي نقاط التقينا حولها المحامي والخبير في القانون الدولي محمد صالح جبريل اللافي، ليقدّم أراءه فيها وكيفيّة التعامل معها.

بعد مرور سنوات على إقرار مجلس النواب لقانون العفو العام كيف تنظر اليه؟.

أصدر البرلمان الليبي قانون العفو العام رقم 35 لسنة 2014 وتمثلت ضرورة إصدار هذا القانون في إصلاح ما أفسده الساسة الحاملين لفكر الاخوان المتطرف المطبقين لمبادئ الاقصاء العام لكل من هو سائر خارج فلكهم وحزبهم لذلك كان من الضروري معالجة تبعات قانون العزل السياسي الذي اقصى العديد من كوادر الدولة فكان قانون العفو العام الذي أقره أعضاء مجلس النواب بنصاب مكتمل عام 2014 وقد ساهم في إعادة الكفاءات لمؤسسات الدولة في عدد من مناطق البلاد كما أنه يعتبر خطوة مهمة على طريق المصالحة الوطنية.

ما هي الفئات التي استثناها القانون؟.

القانون كان شاملا لكل الجرائم الجنائية التي ارتكبت بعد تاريخ 15 فبراير 2011 عدى جرائم الارهاب والمخدرات وقد جاء هذا الاستثناء صراحة في المادة الثالثة حيث لا تسري أحكام القانون على جرائم الإرهاب وجلب المخدرات والمواقعة وهتك العرض بالقوة والقتل على الهوية، والخطف والإخفاء القسري والتعذيب وجرائم الحدود متى رفعت إلى القضاء وجرائم الفساد كما ان هناك اشتراط اخر وهو التعهد الكتابي بعدم العودة للإجرام مرة أخرى.

هل هناك مخاوف من أن يتعرض المشمولين بقانون العفو لعمليات انتقامية؟.

لا اعتقد ذلك فالشعب الليبي يتسم بالتسامح والعفو واحترام القوانين ولم تشهد ليبيا الفوضى والاعمال الانتقامية إلا بسيطرة جماعة الاخوان بأجنحتهم العسكرية من القاعدة والمقاتلة على مقاليد الحكم في ليبيا قبل 2014 أما الان وقد بدأت ملامح الدولة تعود بسيطرة الجيش على الاسلحة في اغلب المدن الليبية والقضاء على التشكيلات المسلحة والتي كانت تعمل خارج مؤسسات الشرعية فإن احتمال تنفيذ مثل هذه الاعمال سيكون مستحيل.

لكن هناك بعض المشكلات التي تعيق تطبيق هذا القانون.. أليس كذلك؟.

> كان من الضروري معالجة تبعات قانون العزل السياسي الذي اقصى العديد من كوادر الدولة فكان قانون العفو العام الذي أقره أعضاء مجلس النواب بنصاب مكتمل عام 2014.

هناك اشكاليات في تطبيق القانون في المناطق الخارجة عن سلطات البرلمان حيث أن من يسيطرون على الغرب الليبي يعتبرون أن البرلمان غير شرعي وأنهم غير ملزمين بتطبيق مواد قانون العفو العام وما يزيد الأمور تعقيدا أن هناك أسرى وليس مساجين في قضايا جنائية وتعمدت لفظ الاسرى لان هذه السجون هي خارج سلطات السلطة القضائية رغم ان هناك محاكمات اقيمت ولكن الحراس على اسوار السجون لا يعيرون أي اهتمام حتى لتنفيذ قانون العقوبات الليبي ولا لقانون الاجراءات الجنائية من حيث مصلحة وملائمه مواده مع المتهم او الأسير بل إن هناك أشخاص حصلوا على أحكام بالبراءة أو الافراج الصحي ومع ذلك لم يتم إخلاء سبيلهم مثل الساعدي القذافي نجل الزعيم الراحل معمر القذافي الذي حصل على حكم براءة وكذلك البغدادي المحمودي آخر رئيس وزراء في النظام السابق الذي صدر قرار بالإفراج الصحي عنه كما أن المسؤول الأمني السابق أبو زيد دوردة لم يتم إخلاء سبيله إلا مؤخرا.

كيف تنظر إلى تبعات هذه الازدواجية في تطبيق قانون العزل السياسي بين المنطقتين الشرقية والغربية؟

المشكلة تكمن في الانقسام السياسي بين شرق البلاد وغربها والذي مكن التشكيلات المسلحة من السيطرة على مفاصل الدولة في المنطقة الغربية وجعلها تمتلك النفوذ لإصدار قرارات تخدم مصالحها وخير مثال على غياب القانون في المنطقة الغربية مجزرة الرويمي عام 2016 حيث تم تصفية 12 سجينًا سياسيًا من بين 19 سجينًا تم الإفراج عنهم من داخل سجن الرويمي بعين زارة بالعاصمة الليبية رغم تبرئتهم من التهم المنسوبة اليهم من قبل محكمة جنايات طرابلس.

ما آثار تطبيق قانون العفو العام في المنطقة الشرقية؟

هناك رموز قيادية من النظام السابق بدأت الدولة تستفيد من خبراتها السياسية والعسكرية في الشرق الليبي والجنوب والغرب ففي محاكم المنطقة الشرقية لا يوجد مساجين يشملهم القانون الذي يهدف في جوهره للم شمل الليبيين ولا اعتقد أن من يعارض القانون بعد التسع سنوات يحمل اي ذرة حب لهذا الوطن.

وماذا بشأن سيف الإسلام القذافي المشمول بقانون العفو العام ومازالت المحكمة الجنائية تطالب بتسليمه؟.

سيف الإسلام مثل أي مواطن ليبي شمله قانون العفو العام أما بالنسبة لمطالبة المحكمة الجنائية بتسلمه فيجب التذكير بأن ليبيا لم توقع على اتفاقية روما وبالتالي فإن قرارات المحكمة الجنائية الدولية لا تشملها إلا انها استغلت قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011 وإحالة مجموعة أسماء للمحكمة الجنائية الدولية بينها سيف الإسلام لكن لابد من الإشارة إلى أن سيف الإسلام حوكم في ليبيا وشمله قانون العفو العام وبالتالي فلا يجب أن تقوم المحكمة الجنائية بإعادة النظر في القضية.

> قانون العفو العام كان شاملا لكل الجرائم الجنائية التي ارتكبت بعد تاريخ 15 فبراير 2011 عدى جرائم الارهاب والمخدرات وقد جاء هذا الاستثناء صراحة في المادة الثالثة حيث لا تسري أحكام القانون على جرائم الإرهاب وجلب المخدرات والمواقعة وهتك العرض بالقوة والقتل على الهوية، والخطف والإخفاء القسري والتعذيب وجرائم الحدود.

الشاعر الليبي محمد المزوغي:

للشعراء دور في التغيير الإيجابي في المجتمع

حوار: همسة يونس

«للكلمة الشاعرة تأثيرها الإيجابي ولا شك، متى أخلص الشاعر في توجيهها والتعبير بها عن الهم الإنساني منحازا إلى الإنسان أولا وأخيرا، فإن ذلك سيكون له دور في التغيير الإيجابي في المجتمع»، بهذه الكلمات وصف الشاعر الليبي محمد المزوغي في حوراه مع بوابة أفريقيا الإخبارية دور الثقافة في حل الأزمات في البلاد، مؤكدا على ضرورة أن يرأس المؤسسات الثقافية الليبية مثقفون معنيون بالهمّ الثقافي ولديهم القدرة على الإدارة وتوفر لهم الإمكانات الضخمة، حيث أن الثقافة القادرة على التغيير لابد أن تكون أوّلا قادرة على الوقوف.

وإلى نص الحوار:

واقع الثقافة الليبية اليوم؟

الثقافة الليبية من حيث المنجزُ الإبداعيُّ جيدة إلى حدّ ما ولكن من حيث المؤسسات الثقافية واهتمامها بالمبدع ورعايتها له دون المستوى بكثير ولعل ذلك مرجعه إلى عدم الوعي بأهمية الثقافة ودورها الفاعل في تقليل هوّة الخلافات وطرح الحلول وإيضاح الرُّؤى التي تسهم كثيرا في حل الأزمات، المسؤولون هم أناس لم تجلبهم الكفاءات بقدر ما جلبتهم الولاءات والمحاصاصات وبالتالي من الطبيعي أن يكون نتاج هذا هو ما نراه من تخبط على جميع الصعد.

برأيك.. ما هي أسباب الأزمة الثقافية في ليبيا؟

لعلي أجبت على هذا السؤال في ثنايا الإجابة السابقة لكن لا بأس من الاستفاضة والإضافة وأظن أنّ علينا أوّلا معرفة ماهيّة الكائن الذي نسميه ثقافة هل هو مجرد تكديس لمعلومات وحشد لمجموعة من المصطلحات يلوكها المرء على لسانه ليُسمّى مثقفا أما أنها اختزال للمعرفة الإنسانية واستيعابها والتماهي معها لتنتج في النهاية مجموعة من قيم الحق كالحرية والعدل والانتماء وتقبل الآخر إنسانيا، والإيمان بكل هذه القيم وسواها والدفاع عنها واستخدامها لتشكيل وجدان أمّة تدافع عن قيمها وهويتها وتقف سدًّا منيعا في وجه محاولات الاستلاب.

إنّ الثقافة بهذا المفهوم تكاد لا تُرى في زوايا الوعي الليبي لأسباب عدة منها سيطرة الانتماء الفردي والقبلي في مقابل الانتماء المجتمعي والتعصب المقيت للأنا في مقابل الآخر أيّا كان الآخر، وهذا بالطبع نتيجة لمقدمات تراكمية تتعلق بالبعد عن الثقافة كقيمة وسلوك والتلبس بها كمظهر وقشور.

ماذا عن تأثير الحرب والانقسام السياسي على الحقل الثقافي وعلى المبدع الليبي؟

من الطبعي أن تؤثر الحرب والانقسامات السياسية على الثقافة لأنها تنتج في الغالب صنفين من المثقفين؛

- الأول مثقف السلطة الذي يتحول إلى أداة طيّعة في يد السياسي يوجهه حيث شاء وكيف شاء ولا علاقة لهذا الصنف بالثقافة بمفهومها الحقيقي
- الثاني المثقف المنزوي خوفا على حياته وحياة أسرته فلا يستطيع ممارسة الثقافة كفعل إنساني حضاري.

وأخشى أن لا يوجد صنف ثالث قادرٌ على الصمود في وجه القمع غير المعقول الذي يشهده المواطن العربي.

> الثقافة الليبية من حيث المنجزُ الإبداعيُّ جيدة إلى حدّ ما ولكن من حيث المؤسسات الثقافية واهتمامها بالمبدع ورعايتها له دون المستوى بكثير ولعل ذلك مرجعه إلى عدم الوعي بأهمية الثقافة ودورها الفاعل في تقليل هوّة الخلافات وطرح الحلول وإيضاح الرُّؤى التي تسهم كثيرا في حل الأزمات.

الحروب عادة رغم جانبها المأساوي تمثل مادة محفزة لتفجير العديد من الأعمال الثقافية الأدبية وغيرها؟ هل ترى ذلك في ليبيا؟

- نعم وتماهيا مع مقولة المفكر العربي محمود المسعدي :»حيث لا مأساة لا أدب» فقد أنتجت الحرب بعض الأعمال الإبداعية والتي تشكل إضافة مهمة للنتاج الإبداعي الليبي منها على سبيل المثال رواية حرب الغزالة للروائية عائشة إبراهيم المرشحة لجائزة بوكر لهذا العام.

هناك مشكل في عدم بروز الكثير من الاعلام الثقافية الليبية على المستوى العربي والدولي؟ ماهي الأسباب لذلك؟

هذا المشكل بالذات سببه الأول المؤسسات الثقافية التي لا تنحاز للمبدع الليبي ولا توليه اهتمامها على الرغم من أنها تتحدث باسمه وتستمد شرعية وجودها منه شخصيا

ما هو تقييمك للمنجز الشعري في ليبيا؟

المنجز الشعري في ليبيا يمرُّ بفترة صحوة وهناك قصائد كثيرة تتشكل الآن في ديوان الشعر الليبي بأقلام شابة مثل هود الأماني، وحسن إدريس، ويوسف سليمان، وفاطمة الرقعي، وفاطمة عموم، وأيوب البرعي، وعصام الفرجاني، وفاطمة العويمري.

بالإضافة إلى أقلام سابقة كعمر عبد الدائم وعلاء الدين الأسطى ومنى الساحلي والقائمة تطول من الأجيال السابقة واللاحقة، المنجز الشعري بخير لكن من يعنيهم الأمر لا يهتمون ويبدو أن هناك قصدية وتعمدا في أن يظل هذا المنجز في الظل.

> إنّ الثقافة تكاد لا تُرى في زوايا الوعي الليبي لأسباب عدة منها سيطرة الانتماء الفردي والقبلي في مقابل الانتماء المجتمعي والتعصب المقيت للأنا في مقابل الآخر أيّا كان الآخر، وهذا بالطبع نتيجة لمقدمات تراكمية تتعلق بالبعد عن الثقافة كقيمة وسلوك والتلبس بها كمظهر وقشور.

يبدو الشعر الشعبي أكثر حضورا في الساحة الثقافية الليبية.. أين تبدو نقاط ضعف الشعر الفصيح؟

مرّ الشعر الفصيح بفترة اعتنق فيها الغموض طريقة ومذهبا وأغرق في ذلك إلى الحد الذي أصبح الشعراء أنفسهم لا يفهمون ما يقوله زملاؤهم ولا حتى ما يقولونه هم، حاولت القصيدة أن تتقمص دور الموسيقى تحسُّ بها ولا

تفهمها ولكنها فشلت فشلا مدويّا وضربت على نفسها سورا عاليا من العزلة حيث فقدت أهم ما يمنحها مبرر الوجود وهو القاريء الذي أدار لها ظهره وذهب يبحث عن الشعر الذي يعبر عنه فوجده في الشعر الشعبي والمحكي.

هذه الإشكالية لا تخص الشعر في ليبيا وحسب بل تنسحب على الشعر الفصيح في كل الدول الناطقة بالعربية، وهذا ما دفع الجيل الجديد من الشعراء إلى ابتكار نصّ يجمع بين الأصالة والمعاصرة فكانت القصيدة العمودية الحديثة وأنا أسميها عمودية تجوّزا إذ أنها لا تنقاد لشروط العمود كما حددها المرزوقي في مقدمة الحماسة، هذه القصيدة تخلص لوزن الشعر العربي ولكنها تخاطب القاريء بلغته اليومية وتعبر عنه وقد استعادت جمهور الشعر العربي إلى حدّ ما.

هذه التجربة بدأت بالبردوني ثم تبنها كثيرون في مصر وليبيا واليمن والسودان وسوريا والسعودية وكثير من الدول وأنتجت أسماء مهمة منهم على سبيل المثال لا الحصر: أحمد بخيت، وحسن شهاب الدين من مصر، ومحمد عريج من المغرب، ومحمد عبد الباري من السودان، ويحيى حماد من اليمن، وسالم شرفي وهندة محمد من تونس، وغيرهم كثير.

الآن نستطيع أن نقول : إنّ الذين يكتبون هذه القصيدة يصلون إلى أكثر من ألف شاعر ولكنها قصيدة مازالت لم تنتج نقادها بعد.

هل للشعراء دور ممكن في الدفع نحو حل الأزمة الليبية؟ أو المساهمة في أي تغيير إيجابي في المجتمع؟

نعم للكلمة الشاعرة تأثيرها الإيجابي ولا شك متى أخلص الشاعر في توجيهها والتعبير بها عن الهم الإنساني منحازا إلى الإنسان أولا وأخيرا.

ماهو تقييمك للمنتج الثقافي الليبي في حقول الرواية والسينما والمسرح؟

في الرواية هناك إنتاج يتشكل بحرفية عالية وأسماء جديدة تطرح كل يوم وأسماء أثبتت مقدرتها الإبداعية كعائشة إبراهيم وعائشة الأصفر ونجوى بن شتوان أما على صعيد السينما والمسرح فالمنتج خجول من حيث الكم والحرفية وربما يرجع هذا إلى أن السينما تتطلب دراسة معمقة وملاحقة لأحدث التقنيات وإمكانات مادية أكثر وكذلك المسرح بعكس الرواية التي تعتمد على الموهبة أكثر من الإمكانات المادية .

السياسات الثقافية في ليبيا.. ماهو تصورك للتوجه المثالي في هذه السياسات من اجل دور فاعل للثقافة والمثقف في المجتمع؟

أن يرأس المؤسسات الثقافية مثقفون معنيون بالهمّ الثقافي ولديهم القدرة على الإدارة وتوفر لهم الإمكانات الضخمة وأقول الضخمة لأن الثقافة القادرة على التغيير لابد أن تكون أوّلا قادرة على الوقوف.

> مرّ الشعر الفصيح بفترة اعتنق فيها الغموض طريقة ومذهبا وأغرق في ذلك إلى الحد الذي أصبح الشعراء أنفسهم لا يفهمون ما يقوله زملاؤهم ولا حتى ما يقولونه هم.
>
> يجب أن يرأس المؤسسات الثقافية مثقفون معنيون بالهمّ الثقافي ولديهم القدرة على الإدارة وتوفر لهم الإمكانات الضخمة لأن الثقافة القادرة على التغيير لابد أن تكون أوّلا قادرة على الوقوف بإمكانياتها.